اللجنة التعليمية البرلمانية أقرت اقتراح عسكر العنزي لإدراج مواد تقنية حديثة في المناهج

إنشاء لجنة عليا مختصة لربط السياسة التعليمية بالأهداف الإستراتيجية للتنمية البشرية وفق معايير دولية

عسكر العنزي

محمد الدلال ود.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله في اجتماع سابق للجنة التعليمية

سلطان العبدان

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد على الاقتراح برغبة المقدم من النائب عسكر العنزي بشأن إنشاء لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالات سوق العمل بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والأجهزة المختصة للقيام بالتالي:

● إعداد وتنفيذ خطة لربط السياسة التعليمية بالأهداف الاستراتيجية للتنمية البشرية وفق المعايير الدولية.

● مراجعة شاملة لمناهج التعليم بالإضافة الى إدراج المواد التقنية الحديثة في المناهج.

وجاء في تقرير اللجنة الذي تنشره «الأنباء» أنه تمت الموافقة على إنشاء قاعدة معلومات بشأن الطلبة في جميع المراحل الدراسية متضمنة عددهم وتخصصاتهم وسنوات التخرج وربطها مع ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة بغرض التخطيط المستقبلي لدمج الخريجين في سوق العمل مع توفير إحصائيات عن مخرجات التعليم لجهات القطاع الخاص، وتشجيع خريجي المدارس الثانوية على التخصص في المجالات المهنية ومن أوجه ذلك توفير المنح الدراسية، وتشجيع الطلبة على دراسة التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل، ورفع المستوى التعليمي لخريجي الجامعات المحلية، وتوفير خدمات الإرشاد والتوجيه المهني في مدارس المرحلة الثانوية.

وكان رئيس مجلس الأمة أحال الى اللجنة بتاريخ 2018/10/24 الاقتراح برغبة المشار اليه لدراسته وتقديم تقرير عنه الى المجلس، وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 2019/11/10 وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وكان عسكر قد قال في مقدمة اقتراحه: تعد هيكلة النظام التعليمي ليكون قادرا على تلبية حاجات سوق العمل أحد أهم محاور اهتمام الدول المتقدمة في النشاط الاقتصادي، وتتبع في سبيل الوصول الى ذلك جميع آليات تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل التي لا تخفى أهميتها على الصعيدين الوطني والدولي، إذ إن نظرة فاحصة في دورها على الصعيد الوطني تؤكد قدرتها المفترضة في تحقيق التقدم الاقتصادي، أما على الصعيد الدولي فإنها تسهم في تعزيز مكانة الدولة خارجيا والارتقاء بها الى مصاف الدول المتقدمة.

ونلاحظ ان الدولة حتى الآن بعيدة عن الاهتمام بهذا الجانب، حيث مازالت الفجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واتجاهات الاقتصاد الوطني ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذي ولّد مشكلات تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة وقلة عدد حملة بعض المؤهلات لسد النقص الوظيفي في بعض المجالات، الأمر الذي يتطلب إيلاء ذلك الجانب الاهتمام اللازم، مع بذل أجهزة الدولة المختلفة المزيد من الرعاية من خلال تعاونها في تحقيق سياسات ومشاريع إصلاحية جادة في مجال الاقتصاد وسوق العمل والتعليم والتدريب بهدف تطوير وتنمية مهارات وكفاءة وفعالية العمالة الوطنية.

الكندري والعدساني يطلبان تكليف «المحاسبة» بفحص ومراجعة وتدقيق قضية «الكمامات»

عبدالله الكندري

رياض العدساني

قدم النائبان عبدالله الكندري ورياض العدساني طلبا لتكليف ديوان المحاسبة ببحث قضية الكمامات بكل أنواعها والجهات المتعاقدة عليها. وجاء نص الطلب كالتالي: عملا بحكم المادة 25 من القانون رقم 30 لسنة 1964 والتي تنص على «يقوم الديوان بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته مجلس الامة أو مجلس الوزراء».

ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته في هذه الحالة إلى الجهة طالبة الفحص او المراجعة. ويجوز له ان يضمن تقريره السنوي كل ما يبدو له من الملاحظات بشأن الحساب او العمل السالف الإشارة اليه.

لذلك نتقدم بطلبنا هذا للتحقق من سلامة جميع الاجراءات بشأن التعاقدات التي ابرمتها الحكومة واستكمالا لدور المجلس الرقابي ولعرضه على المجلس في أول جلسة وذلك عملا بحكم المادة 25 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بشأن انشاء ديوان المحاسبة يكلف ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة وتدقيق كافة الالتزامات التي أبرمتها حكومة الكويت بشأن قضية الكمامات خلال الفترة من 1 يناير 2020 حتى تاريخ هذا التكليف والتحقق من سلامة الإجراءات التعاقدية وجودة العينات حسب المواصفات المطلوبة مع توضيح التكلفة وكل ما يراه الديوان مناسبا ليخدم التحقيق، مع بيان عما إذا كانت هناك توالف من عدمه وكشف اي مخالفات مالية شابتها واعداد تقرير شامل بشأنها على أن يتضمن الجهات المتعاقدة ذات الصلة بهذه القضية على أن يقدم للمجلس تقرير الديوان في ميعاد اقصاه 60 يوما من تاريخ صدور التكليف.

وضع الحلول التشريعية المطلوبة بصفة الاستعجال

الشاهين لتكليف «الصحية» بمتابعة إجراءات قضية «كويتيون بلا رواتب»

أسامة الشاهين

قدم النائب أسامة الشاهين طلبا لتكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل، بإدراج معاناة موضوع «كويتيون بلا رواتب» على جدول أعمال الجلسة المقبلة، لضمان معالجة الحكومة لها عاجلا، حيث إنها تطول آلاف الكويتيين، والمعالجات الحكومية تأخرت كثيرا عليهم وعلى أسرهم.

وقال الشاهين في نص الطلب إن هناك آلاف الكويتيين ممن تقطعت بهم السبل الوظيفية، كأن يكونوا قد استقالوا من وظائف سابقة ولم يستطيعوا المباشرة بوظائف جديدة بعد توقف الأعمال العامة والخاصة بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، ومنهم 59 مفتشا تعاونيا نجحوا في اختباراتهم ومقابلاتهم، وحوالي 600 خبير بإدارة الخبراء لم تصدر قراراتهم، و2400 لم يقوموا بتجديد أوراقهم وملفات مساعداتهم الاجتماعية أو مكافآتهم، بجانب التخوف الكبير لدى آلاف من متلقي «بدل البطالة» المتوقع توقفه بسبب تحديد مدة تلقيه بـ 6 شهور فقط، وغيرهم من أبناء وبنات الوطن.

لذا، أتقدم بطلب تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بصفة الاستعجال بمتابعة الإجراءات الحكومية والحلول التشريعية المطلوبة لحل معاناة «كويتيون بلا رواتب» المستمرة، مع إحالة أي اقتراحات مقدمة من النواب للجنة لها لسرعة إنجازها وعرضها على المجلس.

الدلال يقترح قيام الحكومة بالكشف والإعلان عن كل مناقصة أو أوامر شراء مباشر أو تعاقد

محمد الدلال

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة قال في مقدمته إن الشفافية من أهم المبادئ العالمية في تعزيز الحوكمة والحكم الرشيد، كما أن الشفافية من اهم المبادئ التي نادت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد صادقت الكويت على تلك الاتفاقية في عام 2006. وأضاف في اقتراحه أن الشفافية مبدأ يتطلب تفعيله الى واقع عملي مشهود إذا أرادت الحكومة ان ترقى في سلم الحوكمة أو أرادت ان تكون بعيدة عن الشبهات، ولذلك اشترطت التشريعات الكويتية شفافية المناقصات العامة وان كانت تلك الشفافية غير كاملة ويتطلب تدعيمها لمزيد من الشفافية تشريعيا. وزاد: وفي ظل الأوضاع الخاصة بأزمة وباء فيروس كورونا لجأت الحكومة الى تسريع وتبسيط الإجراءات الخاص بالمشتريات وبالأخص عن طريق الشراء بالأمر المباشر في عدد من أجهزة الدولة وبالأخص الصحة والتجارة وغيرهما.

وبين أنه من حيث أتاح القانون ذلك، إلا أن الدستور والتشريعات القائمة ومنها المواثيق الدولية الخاصة بمكافحة الفساد تحتم ان تحاط كافة العمليات الخاصة بالمشتريات بالشفافية اللازمة لضمان العدالة وحسن التدبير والابتعاد عن صور الفساد والشبهة، ويؤكد ذلك ما أشارت اليه رئيسة منظمة الشفافية الدولية في تصريح إعلامي أخير حيث ذكرت «الحاجة الطارئة إلى دعم جهود الدول أثناء الوباء العالمي تجعل الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي مهمة جدا.

وأشار إلى أن «الأزمة تتطلب من صندوق النقد الدولي توفير الأموال في أسرع وقت ممكن، ولكن ينبغي ألا يتخلى عن التزامه بمكافحة الفساد. حجم الأزمة يزيد إمكانات ومخاطر سرقة الأموال العامة التي ينبغي استخدامها لإنقاذ الأرواح وإعادة بناء سبل العيش». وقال إنه بناء على ما سبق، فإن على الحكومة أن تولي الشفافية أولوية خاصة وفق إجراءات وخطوات معلنة للكافة تضمن حيادية وعدالة المشتريات في ظل الأزمة وما بعد الأزمة القائمة.

ونص الاقتراح على الآتي:

1ـ قيام الحكومة بوضع محددات ومعايير واضحة ومعلنة بآليات وإجراءات القيام بالمشتريات العامة وبالأخص الأمر المباشر في ظل أزمة وباء فيروس كورونا تتوافق مع التشريعات القائمة ومع المعايير الدولية للشفافية العالمية وكذلك المعايير الدولية للجهات الرقابية.

2ـ قيام الجهات الحكومية بتبني كامل الشفافية عبر الكشف والإعلان عن كل عملية مناقصة أوامر شراء مباشر أو تعاقد في الصحف اليومية وعبر الموقع الالكتروني الرسمي للجهة متضمنا طبيعة وماهية المطلوب وأنواعه وكمياته والمواصفات الفنية للمطلوب وشروط الجهات التي تقدم هذه الخدمات والمبالغ المالية المخصصة للمطلوب شراؤه أو الاستفادة من خدمة ما.

3ـ تقوم الجهات الحكومية بالكشف والإعلان عبر الموقع الالكتروني الرسمي للجهة عن العطاءات الفائزة وأسماء الفائزين ومقدار المبالغ التي رست على الفائزين.

4ـ تكليف الجهات الرقابية وبالأخص ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وهيئة مكافحة الفساد بمتابعة تنفيذ خطوات الشفافية المطلوبة من الجهات الحكومية.

استفسر عن عدم تحويلها إلى الاحتياطي العام

العازمي: ما السند القانوني لاحتجاز مبالغ لدى الجهات الحكومية؟

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير المالية براك الشيتان قال في مقدمته: ذكر أكثر من تقرير برلماني ان المبالغ المحتجزة لدى الجهات الحكومية بلغت اكثر من 20 مليار دينار موزعة على عدد من الجهات. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

● ما الجهات الحكومية التي تحتجز هذا المبلغ؟ مع تزويدي ببيان تفصيلي يبين المبلغ المحتجز لدى كل جهة ومدة احتجازه.

● ما السند القانوني لاحتجاز هذه المبالغ لدى الجهات الحكومية وعدم تحويلها الى الاحتياطي العام للدولة؟

● ذكرت تقارير صحافية عدم رغبة مؤسسة البترول الكويتية في تحويل المبالغ المحتجزة لديها الى الاحتياطي العام.. فما إجراءاتكم حيال هذا الموضوع؟ وهل تمت مخاطبة المؤسسة رسميا بتحويل المبلغ للاحتياطي العام، وفي حال عدم الاستجابة وعدم تحويل المبلغ ما اجراءاتكم في هذه الحالة؟

● هل تمت مخاطبة الجهات الحكومية الاخرى لتحويل المبالغ المحتجزة لديها الى الاحتياطي العام خاصة في ظل العجز في الميزانية العامة للدولة؟ اذا كانت الإجابة بلا يرجى إفادتي بسبب عدم مخاطبة هذه الجهات حتى الآن.

بالتنسيق مع وزارة الداخلية لاقتراح الطرق البديلة على مدار الساعة

قناة خاصة تابعة لإذاعة الكويت لتقديم برامج التوعية والتنبيه على الاختناقات المرورية

يوسف الفضالة

رشيد الفعم

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد على الاقتراح برغبة المقدم من النائب يوسف الفضالة بشأن إنشاء قناة خاصة تابعة لإذاعة دولة الكويت بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتقديم برامج التوعية المرورية والتنبيه على الاختناقات المرورية واقتراح طرق بديلة على مدار الساعة بجميع اللغات.

وجاء في تقرير اللجنة الذي تنشره «الأنباء» ما يلي: أحال رئيس مجلس الأمة الى اللجنة بتاريخ 28/11/2018 الاقتراح برغبة المشار اليه لدراسته وتقديم تقرير عنه الى المجلس، وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 10/11/2019، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وكان الفضالة قد قال في مقدمة اقتراحه: برز الجهاز الإعلامي الرسمي في الفترة الاخيرة خلال ظروف الأحوال الجوية، وكان له دور مميز في تنبيه المواطنين والمقيمين بخصوص الطرق المغلقة والإرشادات المطلوب اتباعها، ولما كان للإذاعة من أهمية خصوصا للأفراد خلال فترات تنقلهم في الطرق لسماع التنبيهات المرورية واتباع الإرشادات طوال العام على اختلاف المناسبات من بدايات العام الدراسي والأعياد الوطنية والمؤتمرات الدولية وغيرها.

إنشاء مراكز تقوية لجميع المراحل الدراسية برسوم رمزية

عبدالله فهاد

بدر السهيل

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد على الاقتراح برغبة المقدم من النائب عبدالله فهاد بشأن إنشاء مراكز تقوية لجميع المراحل الدراسية برسوم رمزية في المدارس التابعة لوزارة التربية وتكون تحت إشرافها، مع توفير جميع الاحتياجات اللازمة مثل المراجعات ونماذج الاختبارات.

وورد في تقرير اللجنة الذي تنشره «الأنباء» ما يلي:

أحال رئيس مجلس الأمة الى اللجنة بتاريخ 21/10/2018 الاقتراح برغبة المشار اليه لدراسته وتقديم تقرير عنه الى المجلس، وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 10/11/2019، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وكان فهاد قد قال في مقدمة اقتراحه إنه يترتب على ظاهرة الدروس الخصوصية الكثير من الآثار السلبية ومنها زيادة التكاليف على الأسر الكويتية التي تتحمل الكثير من أعباء الحياة، ونظرا لتكسب البعض منها، أصبح من الضروري وضع خطط للحد من هذه الظاهرة.